

B18-2d

# انهيار الاشتراكية الدستورية

ما جرى فى تونس مؤخرا يستحق التوقف والتحليل . فالتحقيقات والتحليلات الصحفية السريعة والسطحية تركت على الخلافات الشخصية فى الحكم التونسي بعد ابعاد أحمد بن صالح وانتصار الباهى الأدغم الذى أصبح الان " الخليفة المنتظر " لبورقيببة .

الا أنّ حقيقة ما حدث أبعد من ذلك كثيراً ، اذ أنه يرتبط بالتجربة البورقيبيّة كلّها ، والآزمات التي تحكم بها ، والافلاس والفشل الذي وصلت اليه على الصعيد الاقتصادي . لذلك فإن الصراع بين الباهي الادغم وأحمد بن صالح دار حول تطبيق السياسة الاقتصادية ، ومصير التعااضديات ، في الملكية الخاصة والملكية العامة .

فُلِقَدْ كَانَ أَحْمَدْ بْنُ صَالِحْ "الْمَسْؤُلُ الْأَوْلَ" عَنْ تَطْبِيقِ هَذِهِ  
السِّيَاسَاتِ الْاِقْتَصَادِيَّةِ فِي النَّظَامِ الْبُورْقِيَّيِّيِّ وَسُقُوطُهُ هُوَ اعْلَانٌ فَشْلَهَا النَّهَائِيِّ  
وَعَجزٌ "الْاِصْلَاحِيَّةِ الْبِيرُوقْرَاطِيَّةِ" الَّتِي مَثَّلَهَا أَحْمَدْ بْنُ صَالِحْ عَنْ تَطْوِيرِ الْاِقْتَصَادِ  
وَبِالْتَّالِي الرُّجُوعُ إِلَى "الْلَّيْبِرِيَالِيَّةِ الْاِقْتَصَادِيَّةِ" وَبِاتِّصَارِ الْبُورْجُوازِيَّةِ التُّونْسِيَّةِ  
الرَّجُعِيَّةِ الَّتِي يَمْثُلُهَا الْبَاهِيُّ الْأَدْغَمُ فِي حَسْمِ الْصَّرَاعِ فِي دَاخِلِ النَّظَامِ  
الْبُورْقِيَّيِّ لِصَالِحِهِ ٠٠

## مُؤْتَمِرٌ بِسْتَرْزَتٍ

لقد حاول النّظام البورقيبي منذ ٥ سنوات أن يوفق بين النّظام الرّأسمالي التونسي المتخلّف وبين اصلاحات ذات طابع "اشتراكي" ، فكانت "الاشتراكية الدّستورية" التي أقرّها مؤتمر "بنزرت" عام ١٩٦٤، وعلى أثر ذلك تغيير اسم الحزب الدّستوري الى اسم جديد ، هو "الحزب الاشتراكي الدّستوري" . وكانت هذه "الاشتراكية الدّستورية" تعبير عن ايديولوجية اصلاحية لفئة من التّيكوocrates الشباب ، ذات مفاهيم غامضة و سلحوية ترى في "الاشتراكية" مجرد اصلاحات فوقية تمس بعض جوانب النّظام الرّأسمالي المتخلّف ، يمكن

تطبيقاتها دون المساس بالسلطة السياسية للبورجوازية الكبيرة ، ومن فوق الصراع الطبقي ،  
وبدون أية قاعدة جماهيرية .

و وجد بورقيبة شخصياً في "الاشتراكية الدستورية" إنقاذا لنظامه أمام التطورات  
الثورية الخارجية والداخلية :

× من الخارج ، أخطار الثورة الجزائرية ، وما يمكن أن تفرزه من تطورات  
ذات تأثير على الجماهير التونسية .

× من الداخل ، يقابلها عجز متزايد للبورجوازية الكبيرة (التجارية  
والعقارية) عن تطوير الاقتصاد ، وزيادة الانتاج .

لذلك تبني بورقيبة بحماس "اصلاحية الشباب التكويني" ، ودعهم في  
السلطة بعد أن سلمهم مراكز "المسؤولية الأولى" في السياسة الاقتصادية بشكل  
خاص ، اذ وجد في "اصلاحاتهم" استمراها تاريخياً للبورقيبة التي جاءت  
بالاستقلال ، أما بعد الاستقلال فقد أصبحت بحاجة إلى "ايديولوجية" تمدّها  
بالاستمرار ، وتسلّحها بالمبرر الحاجة التاريخية ، وتعطّلها حق التّكلم باسم  
"ذهب اشتراكي جديد وخاص" يتميّز عن الاشتراكيات الأخرى سواء التي تعمّ  
الم منطقة العربية ، أو التي يتحدث بها "الجيل الجديد" من المثقفين المتأثرين  
بالماركسيّة . ان "الاشتراكية الدستورية" هي الخلق العبقري للبورقيبة ، وهي التي  
يمكن أن تنقذ البورجوازية الكبيرة من مأرها وأزتها ، وهي التي يمكن أن تمنع  
تحرّك العمال والفلاحين ، وهي التي يمكن أن تصالح الطبقات جميعاً فتوافق  
بينها ، وتنزع الصراع الطبقي ..

وهكذا تصبح الدولة البورقيبة حكماً بين الطبقات ، تنظر في خلافاتها  
وتناقضاتها ، كالمحاكم العادلة ، وترى على ضوء الاشتراكية الدستورية ، الحكم  
العادل الذي تستحقه كل طبقة ! .

وعلى أساس هذه الأوهام والأحلام للبورجوازية الصغيرة ، سارت التجربة  
بورقيبة الجديدة في طريق التطبيق . . . وتوكّل الجناح البيروقراطي الشّاب بأن  
يتسلّم المسؤولية الاقتصادية كلّها ، ويحقق النّجاح المنتظر في بناء اقتصاد  
متطّور متقدّم وحديث يقضى على الفقر والتخلف ، معتمدًا بذلك على شفقة  
"المجاهد الأكبر" . . .

## جناحان في السلطة

فماذا حدث، وكيف انفجرت الاشتراكية الدستورية ؟؟  
استطاع بورقيبة بعد مؤتمر بنزرت الذي أعلن الاشتراكية الدستورية أن يخلق توازناً في السلطة السياسية بين جناحين على يمينه ويساره :

١ - جناح اليمين الذي يمثله الباهي الأدمغ خاصه مدعوماً من البروجوازية التجارية الكبيرة التي تتكون في معظمها من الوسطاء - كومبرادور - ذات الارتباط الوثيق بالصالح الامريكي وخاصه الامريكية .

٢ - جناح "الشباب" ، يمثله أحمد بن صالح ، ماعنوماً موسى البيروقراطية الادارية السياسية في الدولة والحزب . فقد تكونت بعد الاستقلال طبقة بيرقراطية صاعدة طفيفة تطمح للعيش برفاهية : فيلات ، ترف ، استهلاك مرتفع ..

كان الحزب الدستوري الجديد الذي يتزعمه بورقيبة حزباً بروجوازيّاً صفيراً قاد الحركة الوطنية لنيل الاستقلال . الا أنه بعد معركة الاستقلال ، التي انتهت بمساومة ، سرعان ما تطلّع - بعد التمّصبات والصراعات المختلفة التي أعقبت الاستقلال - إلى الانحياز للغرب من ناحية السياسة الخارجية ، وإلى طريق النظام الرأسمالي في السياسة الداخلية .

وفي السنوات الأولى بعد الاستقلال نمت طبقة جديدة من "الأثرياء الجدد" في وسط البروجوازية التونسية التي كانت تقليديّاً بروجوازية تجارية وعقارية مرتبطة بالرأسمال الأجنبي ، لاتبة دور الوسيط - الكومبرادور - بينه وبين السوق الداخلية .

عندما أعلن بورقيبه تبنيه للاشتراكية الدستورية في عام ١٩٦٤ - مستجيبة بذلك إلى الضغوط المختلفة - الداخلية والخارجية التي أشرنا إليها في البداية ظلّ متمسكاً بالنظام الرأسمالي والارتباط بالصالح الامريكي . فلم يمس بالصالح البروجوازية التونسية التقليدية من ناحية ، ولم يمس بالصالح الاستعمارية من ناحية أخرى .

أما البورجوازية الرجعية الكبيرة فلم تتوافق على هذا "التّطّور" ، لكنها لم تمانع أو تعارض بقوّة ما دامت صالحها الأساسية لم تمسـ منتظر الفشل للتجربة ، واصفة العرّاقيل والعقابات أمامها كي يأتي هذا الفشل سريعاً .

وبعد خمس سنوات فقط سقطت التجربة الاصلاحية ، وضاعت أواهام "الاشتراكية الدّستورية" وأحلاماً وأمالاً . وانفجرت نصفين ، صرخ بورقيبة - وهو مريض بعد عدّة نوبات قلبية عاناهما في السنوات الأخيرة - في وجه "ولاده الشّباب" الذين دعمهم وأعطوا لهم ثقته ، ففشلوا ، وارتکبوا الأخطاء الكبيرة ، صرخ بورقيبة في وجوههم متخلّيا عنهم :

الدّستورية قبل الاشتراكية

- لم أكن أعرف ما يجري في تونس مؤخراً ، وكان الوزراء جبناء فلم يعلّموني بشيء

- أحمد بن صالح تصرف كدكتاتور صغير .

- يجب التخلص من برائين أسياد التعااضديات (التعاونيات التي أنشأتها الاصلاحات وأشرف عليها التّكتوّقراطيون الشّباب ) وأقيل أحمد بن صالح ، وأبعد عن جميع مناصبه ومسؤولياته ، وعاد بورقيبه إلى حرسه القديم ، فسلم الباهي الأدمغ الأمانة العامة للحزب الاشتراكي الدّستوري ، وعيّنه كاتب الدولة للرئاسة ، وجرت انتخابات جديدة للرئاسة ونيابة ، وعاد بورقيبة بالطبع رئيساً للجمهورية ، وعاد نواب الحزب المرشحين للنيابة للبرلمان ، بعد أن أقصى جناح "الشباب" . أما البورجوازية التجارّية الكبيرة فقد احتفلت بالنّصر ، لقد دفع الشباب شمن تهوره وطبيشه .

أن "الاشتراكية الدّستورية" - كفيّرها من الاشتراكيات البورجوازية الصّفيرة التي تختلف أشكالها وتطبيقاتها ، ودرجة معاداتها وارتباطها بالامبرالية ، ولكن تلتقي جميعاً عند نقطة واحدة : أواهاماً بتطبيق اصلاحات حكومة - بيروقراطية بدون صراع طبعي - ، أن "الاشتراكية الدّستورية" كان محكماً عليها بالفشل والانفجار .

— وهذا خلاف التجارب "الاشتراكية" للبورجوازية الصغيرة في بلدان عربية أخرى، التي حضرت مصالح ثالث الاقطاع — الاستعمار — البورجوازية الكبيرة —  
— بصلاح الزراعي، والتأمينات.

### حدود الاصلاحات

ومن هنا كانت حدود الاصلاحات الاشتراكية الدستورية، وبالتالي مكمن فشلها السريع، و"مأساة" جيل الشباب الكفوري الذي سقط سريعاً من الحكم مكروهاً من كل الطبقات.

فهذه الحدود الاشتراكية الدستورية تفرض اصلاحات ببروقراطية في القطاعات المختلفة من الاقتصاد، وأى في قطاعات جماهير البورجوازية الصغيرة نفسها، كال فلاحين أصحاب الملكية الصغيرة، التجار الصغار، الحرفيون، الخ .

وهنذا كان على البربروقراطية البورجوازية الصغيرة أن تقيم تجربة على حساب الجماهير والطبقة التي ابنتها . . . ولا تها غير قادرة على المس بصالح المالك العقاريين الكبار والبورجوازية الكبيرة، فقد أمتلأ الملكيات الصغيرة فقط !!

وبدأت التجربة الاشتراكية الدستورية في الريف، فيما سُئِ بالتعاضديات والتعاونيات . . . وأصابت التجربة الفلاحية المالك الصغار اذ فرضت عليهم بالقوة والارهاب والقسر المجتمع في المزارع الجماعية التعاونية والتحول من ملاك صغار الى شبه اجراء للدولة

### كارثة اقتصادية

وتحولت "التعاونيات" إلى كارثة اقتصادية للأسباب التالية:

- ١- ارتفاع النفقات الادارية للبربروقراطيين المشرفين على التعاونيات .
- ٢- تضخم الاستثمارات مع قلة العائد .
- ٣- محاولة المكنته الكاتمة التعاونيات بدون الارتباط بأى سياسة تصنيع في البلاد، وكانت الآلات الزراعية تستورد من الولايات المتحدة الأمريكية باشراف مكاتبها الموجودة بتونس، واستشار الخبراء الامريكان الذين

يشرّفون على " التجربة الاشتراكية " مما أدى إلى زيادة الفجز في الميزان التجاري نتيجة للاسراف في استيراد هذه الآلات وأدى إلى تفاقم مشكلة سوء استخدام العمالة المتأخرة، وبالتالي تفاقم مشكلة البطالة .

٤- تحويل الفلاحين ، أصحاب الملكية الصغيرة ، التي شبه أجراء للدولة ، اذا أصبحوا بنالون أجورا يومية في نظام التعاوينة لا يتبع لهم دخلاً أرفع من العمال الزراعيين مما خضر انتاجهم .

٥- سيطرة القطاع الخاص على التجارة وتسويق المنتجات ، والتسليف .

ذلك الأمر في القطاع التجارى ، اذا يقيت البورجوازية الكبيرة على حالها فلم تمس صالحها ، واقتصر التنظيم "الاجباري والقسرى" على التجار الصغار وحدهم مما أدى الى افقارهم باستمرار . وبال مقابل فقد ازداد تحالف البورجوازيين الكبار مع الرأسمال الاجنبى ، وخاصة الامريكى والالمانى الغربي ، وازدادت ديون تونس للولايات المتحدة نتيجة القروض الكثيرة التي أخذتها عليها .

وتركّمت النتائج الاقتصادية التي ولدتها هذه الأسباب المختلفة ، فوق بعضها البعض ، حتى وجد النظام البورقيبي نفسه أمام كارثة اقتصادية .

أمام ذلك بدأت البورجوازية التونسية التقليدية تحاصر " التجربة الاشتراكية " لتختنقها نهائياً ، بعد أن ثارت ضدّها حتى الجماهير البورجوازية الصغيرة التي كانت على حسابها ، وسبباً في افقارها . وببدأ " الخبراء الامريكيون " الذين كانوا في البداية يمولون التجربة بالقروض الأمريكية ، يتخلّون عنها ، ويعودون الى رجالهم القدامى من مثل البورجوازية التقليدية . أما بورقيبة فقد اكتشف أخيراً الأخطاء الكبيرة التي ارتكبها الشباب الذين أعطاهم شقته ودعمه ، فتخلى عنهم ، وعاد الى حرسه القديم .

### الكوب الذي تكسر

كان بورقيبة يصف احمد بن صالح دائماً بأنه "كوب كريستال ، اذا تركته ينكسر ألف قطعة" .

وبالفعل ترك بورقيبة "الكوب" - احمد بن صالح - فنكسر بعد أن أحاطت به العزلة من كل جانب ، فلم يجد أى نصير !

لقد تجمعت ضده كل الطبقات، فالبورجوازية التقليدية كانت تتربص به وبتجرته منذ البداية، والبورجوازية الصغيرة نالت من تجرته الافقار والارهاب والدكتatorية والطبيقة العاملة لم تجد الا المزيد من الفقر والاستغلال والبطالة . أمّا في الحزب الدستوري فلم يكن له أي صلات حقيقة، اذ أن تحالفاته التكية بين رجالات الحزب اعتمادا على صراعاتهم الشخصية و المنافسة القائمة فيما بينهم ، لم تكن ترتكز على أية قواعد صلبة تحميه أيام المحنّة .

و هكذا وجد نفسه معزولاً من كُلّ جانب فسقط صريح الاٰوهام والآحالم التي  
بنياها على اشتراكية تحلق فوق الطبقات تتحقق اصلاحات وتبقي على النّظام الرّأسمالي  
· اشتراكية تحافظ على السلطة السياسيّة والاقتصاديّة للبورجوازيّة ٠٠ اشتراكية  
معزولة عن الجماهير ، تطبق باشراف الخبراء الأميركيّين الرّاسما لليّن اللذين  
يستغلّون شعوب العالم المتخلّفة ٠٠ اشتراكية من هذا النوع لا بدّ في النّهاية من أن تنتحر ، لأنّها بالأصل  
أوهام لا اشتراكية حقيقة ٠٠ مطبوع تحريره في ١٩٣٧

# الستوريّة

البورجوازية الرجعية "المركتبة" ، الاغنياء الجدد المرتبطين بالصالح الامبراليّة . وعايَاً مثلهم الباهي الأدغم لدعوه زوجة بورقيبة وسيلة بين العُمَّار التي افتقن أسرتها ، أصبحت جزءاً من البورجوازية التجارّية الجديدة وبالوكالات المختلفة التي تملكها تساعد الباهي الأدغم إلى احتلال مركز "الرجل الثاني" ، الخليفة المنتظر على بورقيبة المريض وهي سمعة لا تُؤْمِنُ بها

وخرج الباھي الأدغم في الانتخابات الأخيرة ليغیل باسم الحزب وباسم "المجاهد الأكبر" مصححاً انحراف ابن صالح ، معرضاً الاشتراكية الدستورية من جديد ، فهى تحترم الملكية الفردية وتعتبرها مقدسة وتحميها القانون .  
- والملكية الفردية لها وظيفة مزدوجة احدهما اجتماعية والأخرى اقتصادية .  
- أن دستورية الاشتراكية هي التي تحافظ عليها وتحميها من التلاعيب ، فالدستورية قبل الاشتراكية وهذا هو الشعار الجديد .

لقد انتهت "الاشتراكية" التي حاول التكويراطيون الاصلاحيون الشّباب  
ادخالها الى النظام الرّأسمالي المتخلّف ، والى الحزب الدّستوري ٠٠  
و عاد كلّ شىء مع بعض الآثار والّبعضات للتجربة الاصلاحية ، الى أصله  
الدّستورية والحزب الدّستوري ، أي الى سلطة البورجوازية التّونسية المتقليديّة  
ولكن السّلطة السياسيّة تعانى الانّ أزمة تصحيح "الانحراف الاصلاحي" بن  
ناحية ، وتعانى أزمة مرض بورقيبة بن ناحية أخرى وعدم قدرته على تحمل مسؤوليّاته  
كرئيس للجمهوريّة بالرّغم من اعلانه الرّسوبي بأنّه قادر في آخر خطاب له ٠٠  
هل يستطيع الباهي الأدمغ الذي تدعوه أمريكا أن يكون خليفة بورقيبة ،  
وهو المعروف عنه شخصيّته الضّعيفه ، وعدم قدرته على الجسم والتقرير ؟  
أم يجد الأميركيون مخرجاً آخر بانقلاب عسكري يمتص بعض النّقمة الشّعبية ؟  
أم يحدث انقلاب عسكري للقباط البورجوازيين الصغار يحقق المهمات التي  
عجز عنها التّكويراطيون المدنّيون ، فينعم بن صالح الى الحكم ، ولكن هذه المرة  
بسّلطة الجيش ؟  
كلّ هذه الاحتمالات مفتوحة بعد الرّحلة الفاشلة القصيرة للاشتراكية الدّستورية  
الّتي لم تدم أكثر من خمس سنوات ٠٠

٠- ملاحظة - مساهمة منها في تحليل الأوضاع الراهنة في تونس نقل هاته الدراسة المهمة الصادرة بجريدة "الحرية" آملين آملين أن نتيبع هكذا فرصة للمناقشة والمجادلة حول التجربة الستورية، وأن نلقى بعض الأضواء على التطورات السياسية في تونس كى ننير الطريق للدبةقة العاملة ونسأحدها بنظرية اشتراكية علمية صحيحة .

الطباعة المتمالية التونسية